

خامسًا : المنهجية والآليات

- ١- قراءة المنهج بين دوائر الصراع والحوار والمشارك الثقافي
- ٢- منهج الحوار الثقافي
- ٣- السابقون إلى الحوار
- ٤- المشارك بين الشباب وتحديات المرحلة
- ٥- مرجعية الحوار الثقافي
- ٦- مساحة الحوار بين الحرية والالتزام
- ٧- الشباب ولغة الحوار
- ٨- الحوار وتجديد الخطاب الثقافي
- ٩- الأستاذية والحوار واحترام الذات

قراءة المنهج بين دوائر الصراع والحوار والمشارك الثقافي

كثرت الجدل وتعددت المواقف والقراءات، وتنوعت مسارات الاجتهادات حول الحد الاصطلاحي بين المفردات من حيث الدلالة المعجمية والتتبع التاريخي، إلى مستوى الإيقاع المرحلي، إلى الوفاء بمتطلب الفترة وظروف العصر؛ الأمر الذي بات مطلبًا ملحقًا للتحويل إلى محور للمناقشة عبر المؤتمرات والندوات والكتابات التي تعددت صيغها ومصادرها تعدد آلياتها ومقاصدها.

ونظرًا لأهمية الموضوع، وكثرة ما دار فيه من اللغط وجاد القول بين حق وباطل، بين اعتدال ومبالغات، فقد سعت بعض الجامعات إلى التفكير في إنشاء مراكز كبرى حول حوار الحضارات، إلى جانب البرامج المطروحة خلال البرامج الثقافية لبعض المراكز المعنية بالشأن الثقافي، ودراسة معطيات التاريخ والواقع في سياق عصرى متجدد الملامح والقسمات والأبعاد.

بات من المطلوب - إذاً - وبهذه المعيارية أن تعاد قراءة الأشياء، وأن يعاد طرح المصطلح بمنأى عن عشوائية الفهم، أو مقاصد التداخل، أو الإيهام التي ربما يرمى إليها بعض المرجفين إما عن غفلة وقصور في الإدراك العلمي استقراءً واستقصاءً، وإما عن مقاصد غير طيبة في محاولة المساس بتاريخ الأمم والشعوب، أو انتقاص حقيقتها في منظومة العطاء الإنساني التي يسجلها لها التاريخ عبر وثائقه ومصادره.

ثم بات من المطلوب - أيضًا - وجوب تصحيح المفاهيم العشوائية، التي تشدق

بها البعض حول المصطلح الأول في دائرة مفهوم " الصراع الحضارى " الذى برئت منه - بكل جدارة - ثقافتنا الإسلامية منذ تجاوز قضية العنصر والتعصب ومسألة الأجناس إلى ما تمتعت به من موسوعية الفكر وسلامة مرجعياته وعبقريته أدائه عبر مناهج أسست لها - وأصلت - الحضارة العربية الإسلامية تحت مظلة احترام كل الأديان السماوية، دون تفرقة أو مساس بأى من ثوابتها ومقدساتها، فجميعها جاءت من مصدر سماوى واحد؛ محوره التوحيد والعبادة، وإقامة العدل ونشر القيم الرفيعة والسلام والحق بين جميع البشر، على كل أرجاء الأرض.

وهنا تجلت فجاجة الدعوة إلى الترويج لمصطلح " الصراع " ضرباً من الظلم لثقافتنا التى لم تعرفه، ولم تقم عليه، ولم تعترف به، ولم تنطلق منه على الإطلاق بقدر ما انطلقت من مقومات الرحابة والعمق والأصالة، تحت مظلة التسامح واحترام الآخر وقبوله أيّاً كان انتماءاته، أو توجهاته، أو طبائع فكره.

وكان الرد المنطقي على أصحاب دعم هذا المصطلح ماثلاً في البحث عن منظومة " الحوار " الثقافي، التى بدت طوق النجاة من ربقة الاتهام، لاسيما حين ارتهن الأمر بالتخوف العالمى من الإسلام، بعد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق، فبات العملاق الأمريكى يحلم بمزيد من التشرذم والتفتت والانقسام بين كل دول الأرض، ومنها ورد تحول هذه " الأمة " إلى " منطقة " بديلاً عن رمز الأمة، وإما إلى استيعابها في عباءة نسق أكبر يمكن أن تختفى فيها ملامحها، أو تبهت شخصيتها، أو يُنسَى دورها التاريخى الأصيل في تأسيس مقومات الحضارة وتنمية الفكر البشرى.

اتجهت المؤتمرات والندوات إلى منعطف الدفاع عن الذات العربية الإسلامية، كما لو كانت قد أخطأت في حق البشرية، والحق أنها براء من ذلك براءتها من شبهة " الإرهاب " الذى لا يعرف ديناً بعينه، ولا وطناً بذاته، بقدر ما يعرفه من فوضى التطرف في أى من الأديان، أو على أى من المذاهب، أو حتى في غيبة هذا وذاك.

والحق الواضح أن الأديان تدعو إلى الحوار على المستوى العقلى والإنساني، حيث

تضع له آدابًا وأصولًا وقواعد، وتصوغ له الأدوات والآليات، وما يتوقع منه من نتائج لها أثرها ودورها في صياغة علاقات المجتمع الإنساني على أرفع مستوى، مما يكاد يقترب مما صاغته الثقافة العربية الإسلامية بدءًا من منطق الأخوة، التي انضم إلى ركبها بلال الحبشي، وصهيب الرومي، وسلمان الفارسي دون تفرقة بين عرب وأعاجم، حتى إذا تدفَّق العلم وتعددت فروعه قدموا للبشرية زادًا ثقافيًا في كل التخصصات، فكان منهم الرازي، والخوارزمي، والبخاري، والجرجاني، والسمرقندي وغيرهم من أفذاذ المعرفة وأساطين الفكر، بعيدًا عن لغة التعصب للأجناس أو الأقاليم أو الأوطان.

وتأكيدًا على تاريخية الظاهرة "المصطلح" والتحويلات المرحلية حوله، كانت دعوة الإسلام - أساسًا - إلى وجوب الجدل بالحسنى، وربط صحيح الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، وترشيح عدم المبادأة بعدوان على الآخر أيًا كانت طبيعته، ومثل ذلك جاءت مطالب الصفح والعفو، مع تكريم الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والمحسنين منهم، فبدا المطلب حضاريًا في أرقى درجاته وأرفع منازل.

من هنا كان للأديان حوارها وكان لها وحدة مصدرها وشرف غاياتها، وسمو مقاصدها، بعيدًا عن المحاولات الغوغائية بقصد النيل من أي منها أو تشويهه تحت أي من المسميات أو الأهداف، ومنه أيضًا كانت لغة الحوار هي الأصل في التعارف بين الأمم، وبنية العلاقات بين الشعوب التي تقاربت وتفاهمت وتجانست عودًا إلى أصل الخليقة، ومنه - أيضًا - كان تجاوز مصطلح "الحوار" إلى وجوب البحث العلمى المحايد في مسألة المشترك الثقافي باعتباره المدخل الجاد للتلاقى بدلًا من التنافر، والاقتراب بدلًا من التباين، والتجانس بدلًا للتباعده، والجدل العقلي بدلًا للعنصرية والنمطية والانغلاق والجمود، ومنه أيضًا تأتي دراسة هذه الأرضية المشتركة، حين نفتح نوافذ ثقافتنا على الآخر بناء على دعم ثقافتنا فيها، وانطلاقًا منها دون استشعار للانزهاض أو الانكسار، وتأكيدًا على دورها الخلاق في خدمة الإنسان، عبر ثمانية قرون من عمر الزمان تحدثت فيها كل العلوم بالعربية.

وعلى هذا الأساس المحورى الشامل للمفهوم، تعددت نوافذ المشترك بين ثقافتنا العربية وثقافات الآخرين، وتبدو هذه النوافذ المدخل الآمن لإعادة قراءة الأشياء بمنأى عن شبهات الانحياز، أو الاستعلاء، أو التهاوى فى الآخر، أو التباهى بالذات، أو حتى الانفصال عن معطيات الواقع. وعليه أيضًا تتجلى محاولات برامج المشترك لأن تفصل فى حدود المصطلح بما يضمه فى عباءته من كل المعطيات التاريخية والعصرية فى لحظة من لحظات التلاقى والانسجام بين كل ما هو إنسانى باعتباره صادرًا - أصلًا - عن الإنسان دون بقية الكائنات. فهل آن لنا أن نحدد الخطوط العلمية الفاصلة؛ وصولاً إلى دائرة المشترك فكرًا ومنهaja وإبداعًا بما يعزز سلوكنا، ويعيد مشهد تاريخنا الأصيل بعيدًا عن أية مزایدات أو اتهامات؟!

" منهج الحوار الثقافى "

الحديث عن المنهج أو حوله قد يثير الشجن لا سيما فى فترات العشوائية الفكرية، أوشيوخ العبت وسيطرة الأهواء، أو إثثار ضجيج الأصوات حتى لو اخترقت الحقائق لمجرد إرضاء الذات، أو إثبات الوجود. وهذه آفة العلم فى توجيه دفة الحوار مما قد يفقده مضامينه وأهدافه، وربما يجنى على نتائجه وتداعياته، أو يحيله إلى ضرب من الجدل العقيم، أو الهراء والخلاف الأرعن.

من المنطقى أن تنهض منهجية الحوار على أسس وأصول ومقومات وثوابت يعد الانطلاق منها والتشبث بها أصلاً فى نجاحه، بما يقبل التنازل أو التهاون، ولا يقبل - أيضاً - التفريط فى الكيان ولا التهميش تحت أى من الضغوط، وهنا تبدأ منهجية الحوار من قبيل الاتفاق المبدئى على عدة مفاهيم :

أولها : توفير المرونة والتسامح، مع الاستعداد لقبول رأى الآخر وطرحه على ساحة النقاش دون تشبث بآراء مسبقة إلا من خلال مرجعية مؤكدة، وأدلة وشواهد وحجج دامغة وبراهين ناصعة تثبتها، وتجعل الالتفاف حولها ضرباً من المغامرة، أو المراوغة، أو المغالطات القابلة لتعديل.

ثانيها : تجليات الصدق والموضوعية، وأمانة الأداء، مع تغليب العام على الخاص، ونسيان توهج الذات أو الانبهار بكل ما يصدر عنها من تداعيات، وهو- أيضاً - ما يمتد إلى طبيعة العلاقة بالآخر، بعيداً عن التهاوى معه من باب

الدهشة والانبهار، بكل ما يدعو إليه، دون دراسة واعية بما ينم عن فقد ثقافة الثقة بالذات، أو ضمان مرجعية كل ما يلقي به إليها أو يدفع بها إلى قبوله.

ثالثها : الهدوء والأناة والتروى في إصدار الأحكام؛ تلك التى ينبغى التقليل منها إلا بناء على ضرورة، ومن خلال منهج علمى واضح المعالم بين مقدمات وفرضيات ومعطيات ونتائج، تحول دون الانصراف إلى الطرح العشوائى للأمور، بما قد ينذر بالوقوف فى دائرة الفوضى والانقسام أو مزيد من التشرذم والتشتت والتفرق دون دواعٍ حقيقية إلى أى من هذا كله إلا فى غياب المنهج وصدق الرؤية ودقة الأدوات.

رابعها: احترام أخلاقيات المناطق الحوارية على مستوى اللغة، بعيداً عن الابتذال والسوقية، ووصولاً إلى الحد المناسب من توظيف المفردات والمصطلح مع احترام الحد النوعى الاصطلاحي دون افتعال إسقاطات على ما لا يحتمل الإسقاط، أو الدفع بتأويلات على ما لا يحتمل التأويل؛ الأمر الذى يحتاج كثيراً من حكمة المحاور، مع فهم دقيق لمستويات الحوار وأنماطه دون قبول بالتهوُّر والاندفاع، ودون استسلام لهيمنة الذات على ما حولها دون وجه حق من باب الرعونة أو الاستعلاء أو تجاهل الآخر أو رفضه.

خامسها: الاطمئنان إلى نتائج الحوار فى حالة ضمان صحة المنهج، وهو ما يتهيأ بتنمية ثقافة نقد الذات ومراجعة النفس، واعتبار الرأى الفردى مجرد خطوة على الطريق، قابلة للخطأ قابليتها للصواب، والاعتداد برأى الآخر قابلاً للصواب قبل الخطأ، وهو ما يحتاج - بدوره - دربة وخبرة، حاجته إلى العمق الثقافى وموسوعية الفكر بما يفتح الأبواب أمام المتحاورين للتلاقى أو الافتراق، للتقارب أو الاختلاف، وفى أى من الأحوال فلا فساد للود بينهم،

إذا كان الوصول إلى الحق هو الغاية، وكان المنهج العلمى هو الأداة؛ عندئذ تتقارب النتائج وتتلاقى، بحكم تقارب المساحات وتجنب الانطباعات، التى تضبطها آليات المنهج وخطواته؛ حماية من سيطرة الفوضى أو ضجيج الارتجال.

السابقون إلى الحوار

لم تنطلق دعوى الصراع الحضارى من أرض عربية، لأنها لم تعرف ذلك الصراع ولم تصنعه، ولم تتخذه منهاجاً لها، ولم تعترف به مدخلاً لفكرها، أو صياغة لثقافتها.

ذلك أن ثقافتنا العربية قد تمتعت برحابة إنسانية لم تُتَحْ لغيرها، ولذا ظلت سُمْتَماً خاصاً مميزاً لمسيرتها التاريخية التى لم تعرف الانقسام أو الانقطاع، بقدر ما عرفته من المرونة والانفتاح والتطور والتشاقف مع غيرها أخذاً وعطاءً، تأثراً وتأثيراً.

وليس من قبيل المبالغة ولا المزايدة على الآخر أن نزعِم أن ثقافتنا العربية الإسلامية كان لها قصب السبق على المستوى التاريخي، فبدت صاحبة العالمية على مدى ثمانية قرون من عمر الزمان، لكنها عولة إنسانية لا تعرف القهر ولا الضغوط ولا السيطرة، ولا تعرف الاستهانة بمقدرات الآخر ولا مقاصد هدم تاريخه، ولو شاءت ذلك لكان من حقها بوصفها الأمة الفاتحة والغالبة، ولكنها آثرت الالتزام بمنظومة القيم الحوارية، التى دعا إليها الدين الإسلامى حين قصد إلى الانتشار بخطاب العقل، ودعوة التفكر والتدبر والتأمل، بعيداً عن الجمود والنمطية أو تعطيل الملكة الخاصة التى ميز الله الإنسان بها، وسخر له كل الكائنات بسبب من إعمالها فى اكتشاف أسرار الكون والمخلوقات والظواهر.

وامتدت منظومة القيم الحوارية سلوكاً وعملاً، من خلال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحبه الكرام، ممن كانوا نماذج عليا فى الطاعة، وتنفيذ تعاليم

الدين وآدابه، فجادلوا أهل الكتاب بالتى هى أحسن، وامتدت دعوتهم للآخر بالحكمة والموعظة الحسنة، وقالوا للناس حسنا، وأتبعوا السيئة الحسنة، وكان للسلف فى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أسوة حسنة فى صورة الداعية الأول حيث زكاه ربه فكان على خُلُق عظيم، ولو كان فظاً غليظ القلب لانفضوا من حوله، ولكنه كان - والمؤمنون معه - أشداء على الكفار، رحماء بينهم، وكان - صلى الله عليه وسلم - بحكم موقعه منهم - كان بهم رؤوفاً رحيماً.

هنا تتجلى خصوصية الحوار الثقافى فى عدة ملامح، تظل محسوبة للسابقين فيه من الرعيل الأول فى :

أولاً : تقدر جدوى الحوار وجدّيته بعيداً عن المهاترات والعبث، وبمناى عن الإفساد والإضرار، وبمعزل عن الكراهية والحقد والتعصّب والانغلاق، فلا حوار فى ثقافتنا إلا للبحث عن حقيقة، أو الإقناع بموقف، أو قضية، بصرف النظر - بالطبع - عن حوارات المصالح السياسية نحو نظرية الحكم لدى الفرق والأحزاب، وهذه تخرج - بدورها - عن دائرة الحوار الثقافى، وربما تتجاوز أبعاده الإنسانية الرفيعة.

ثانياً : الطبيعة النوعية للحوار، وقراءة مستواه بعيداً عن فرضية القهر أو الجبر، وانطلاقاً من أدوات الإقناع ومقوماته، وخروجاً من دائرة السفسطة أو ما يناظرها فى بعض الفرق التى حاولت إلباس الباطل ثوب الحق، فثمة مسافة بعيدة بين غلبة المصالح الخاصة والمنطلق العام للقضية والموقف؛ الأمر الذى تجلّى فى منطوق الحوار الثقافى باعتباره مرتكز العقل، وأساس البحث عن اليقين وجلاء الريبة والشك والظنون.

ثالثاً : آداب الحوار وأخلاقياته التى تبدأ من التواضع، وقبول الآخر، دون استعلاء الذات أو التباهى بثقافة (الأنا) أو (القوم)، إلى احترام منطوق الآخر فى ظل باب الاجتهاد، الذى ظل مفتوحاً لمن أصاب وأخطأ، شريطة تعزيز آليات

الاجتهاد بأدوات جادة تظل ضامنة لمعيارية الصدق، دون الخوض في متاهات الضلال أو مسارات التضليل.

رابعًا : رصد نتائج الحوار وتداعياته على النحو، الذى تجلّت من خلاله فى صناعة التاريخ العربى الإسلامى، فلولا الحوار الذى انطلقت به جيوش الفاتحين لنصرة الدعوة ما دخل الناس فى دين الله أفواجًا، ولما كان الفتح الأكبر - فى عصر المبعث - بما تجسّد فيه من أرقى نماذج حوار المتصرّ مع المهزوم فى لغة الخطاب الحربى المتفرد، الذى تنادى به الرسول فى قومه متناسيًا كل سوءاتهم معه ليعطيهم الأمان وقت قدرته على الانتقام منهم، ولو شاء لأبادهم أو طردهم من مكة قصاصًا لما حدث معه، ولكنه تركهم طلقاءً أمّنين فى ظل دعوة، كان أساسها ودينها الحوار.

خامسًا : تواصل الحوار وامتداده عبر أجيال الأمة بما يضمن له مقدرات الأصالة والعراقة؛ إذ لم يكن دخليًا على الأمة، بل نبع من دستورهما الموزع بين النصّين المقدسين : القرآن الكريم والسنة الشريفة، وبناء على أصالته كان امتداده ليجذب إليه كبار العلماء وأساطين المعرفة، فتزاحم القوم على المشاركة والإسهام الحضارى متجاهلين جنسياتهم؛ حيث وجدوا دفع الحماية لدى قوم رحبوا بالامتزاج والانصهار مع المشترك الإنسانى من لدن الفرس، والهنود، والسريان، واليونان وغيرهم من أمم الأرض ترحيبهم بالنمط السلوكى الراقى الذى فتح الباب على مصراعيه أمام الإنسان فى أى من المذاهب أو الأديان، ليدلّ بدلوه فى بوتقة تلك الثقافة الرحبة الواسعة.

السبق فى الحوار يعطى هذه الأمة حقا تاريخيًا يصعب تجاهله أمام أى من الزعم الباطل حول مفاهيم صراع الحضارات، أو محاولات إلحاق الحوار بثقافات أخرى؛ مما يتنافى مع أدلة التاريخ وشواهد ووثائقه، بما يضمن للأمة حقها فى هذا المنعطف الإنسانى الدقيق، باعتبارها سبّاقة إليه حين علمت البشرية كيف يكون الإنسان إنسانًا.

المشترك بين الشباب أمام تحديات المرحلة

جاء موضوع المؤتمر الذى عقدته رابطة الجامعات الإسلامية عبر وقائع الجلسة الأولى، التى راحت تعكس نموذجاً جيداً من تواصل العطاء الحضارى للإسلام فى إيطاليا.

واللافت للنظر فى الموضوع أن الأساتذة جاءوا من جامعات إيطالية : فريق من جامعة نابولي، وآخر من جامعة فلورانس، منهم المسلمون ومنهم المسيحيون، بينهم من صور الود والتلاقى المنهجى، وصيغ البحث الجماعى، وعمل الفريق ما يدعو المتلقى إلى التأمل والمراجعة، خاصة حين يتلقى منهم شهادات عصرية تتسم بالصدق والواقعية، وتنهض على أساس الاستقراء، ورصد النتائج عبر أبحاث ميدانية، ورد منها :

أولاً : حديث علمى عن المتغير العالمى، والمتغير المجتمعى، وحالات عدم التوازن لدى بعض الشباب، والتخوف من عدم الارتباط بالمجتمع لندرة فرص العمل، ووجوب إعادة صياغة الحياة فى ظل منظومة العمل الجماعى.

ثانياً : حوار حول الكيان الأسرى، ونماذج الاستقرار العائلى، وسن الزواج، واعتبار الزواج ركيزة استقرار الشباب، وضمان مصير الأبناء، والهدوء تجاه المستقبل، والاهتمام بمنظومة القيم والنظم، وتقدير صور الالتزام السياسى والاجتماعى والدينى للشباب.

ثالثاً : حديث عن جيل المسلمين الإيطاليين على اختلاف دقة الإحصاء بين ثلاثمائة

ألف مسلم أو ثمانمائة ألف، وتوزيعهم بين أصول عربية إسلامية، قدموا أنفسهم للمجتمع الإيطالي في صورة طيبة، وكيف أنشأ ثلاثمائة شاب مسلم إيطالي جمعية لنشر مبادئ الإسلام وتصحيح صورة المسلمين، ولكن المساحة الإعلامية لم تكن كافية لهم.

رابعاً : تركيز المسلمين منهم على فكرة التقارب والتفاعل والتكافل والوسطية في الإسلام، ووجوب تعديل صورة المسلمين بعد أحداث سبتمبر التي أسهمت في تشويه صورة المسلمين، عن فهم خاطئ لهم؛ مما وضع المشكلات والعقبات في أسلوب معاملة الشباب المسلم، وثمة فروق أساسية بين صورة المسلمين وصورة الإسلام نفسه بما له من قداسة واحترام.

خامساً : الإشارة إلى وجوب دراسة الثقافة الإسلامية في صورتها الصحيحة، بعيداً عن التشويه الذى أصابها في توصيلها للمسلمين وغيرهم، وكذلك صورة العربى المسلم التى امتهنت إعلامياً، وصورة المرأة المسلمة، مع تحميل الإعلام مسئولية تشويه الصورة، ووجوب تصحيحها على المستوى الإعلامى الخارجى بشكل فاعل.

سادساً : تحليل دور الإسلام في نشر الحضارة في صقلية منذ كانت معبراً تاريخياً للعرب إلى إسبانيا، وعلاقة مؤسس الأزهر الشريف بمؤسس صقلية، وتدريس المناهج الإسلامية من خلال الأساتذة المسلمين، وطرح موضوعات متعددة في الدراسات العليا حول الدراسات الإسلامية.

سابعاً : إسهام الإسلام في نشأة الشعر الأوربي، تأكيداً لطبيعة التواصل والحوار الذى انتهجته الثقافة العربية، ونشأة الشعر الإيطالي - تحديداً - متأثراً بالشعر العربى المشرقى في صقلية، ونشر مؤلفات الأدباء المسلمين، مع الإشارة إلى تأثير رسالة الغفران للمعري في الكوميديا الإلهية لدانتي.

مداخلات علمية دقيقة، وشهادات من قبل الآخر، تحكى فصولاً من قصة تدفع النهضة العربية في فترة ازدهار العلوم والفن إلى إيطاليا، لينتهي الحوار إلى رؤى جادة كان منطلقها الموضوعية والقراءة المحايدة لحركة المد الحضارى الإسلامى، وتأكيد اتساع دوائر العطاء الحضارى للإسلام.

وهكذا جاء العلماء الطليان للإدلاء بشهاداتهم حول النموذج الإسلامى المفترى عليه عبر دوائر الاتهام الظالمة ! الأمر الذى يحتاج توسيع دائرة مثل هذا الحوار المنهجى المشترك قصداً إلى تصحيح صورة المسلمين لدى الآخر، ودفاعاً علمياً عن صورة الإسلام المفترى عليه.

ويبقى محسوباً لهذا الحوار دقة التوجه، وسلامة التخطيط المنهجى الشامل، بما انطلق منه من حسن المقاصد، وسلامة النوايا حول طرح مشكلات الشباب وقضايا التربية والتنمية، والدور الإسلامى المتوقع، ودور الشباب فى صناعة منظومة القيم التنموية، ثم دور الإسلام فى تكوينها، وموقع الشباب فى قضايا المجتمع، ثم مشكلات الشباب المسلم فى إيطاليا والمشاركات الرياضية الفاعلة بين شباب المتوسط، وأخيراً آليات وأساليب تفعيل التواصل والتعاون بين شمال وجنوب المتوسط.

محاور بدت جادة ومداخل بدت متميزة، ينبغى أن نستزيد من أشباهها لتعميق مفاهيم الحوار الحضارى عبر رابطة الجامعات الإسلامية، التى نشكر لها هذا الدور البناء فى كشف جوانب المشترك الثقافى والإنسانى بكل قسمايه وأبعاده.

مرجعية الحوار الثقافي

حين ندعو إلى ضرورة الحوار أو تعزيز آلياته ومناهجه تظل مرجعية الحوار بمثابة المدخل الآمن لجديته ونجاحه وضمان سلامة نتائجه وتداعياته بعيداً عن التصادمية والجمود أو التشبث بالرأي، أو صلابة المواقف حين يلفها الانغلاق أو التعصُّب.

من هنا تبدو أهمية توصيف المرجعية من حيث الدقة، والصدق، والشفافية، وسلامة المعيارية بعيداً عن هيمنة المصالح الشخصية، وبمنأى عن طابع المزايدة والمبالغات، وقريباً من التجرُّد والحيدة والموضوعية والعلمية؛ وهو ما يتأسس عليه نجاح اللغة الحوارية في التوصيل والإقناع والتواصل الجدلي، الهادف إلى تحقيق نتائج عملية صحيحة ومتميزة وجادة.

في الحديث عن صدق المرجعية، غالباً ما يقودنا الأمر إلى المنطقة الحوارية، وتشخيص دائرة القول والمناقشة، فلا أقل من إمام المحاور بالمصادر الدينية بهاها من خصوصية القداسة وصدق التعبير على المستويات الإيمانية والسلوكية والأخلاقية والقيمية والتشريعية؛ مما يجعل الحوار في هذه الدائرة أكثر رصانة وروية وأصالة، لاسيما إذا صدر عن الدعاة وعلماء الدين ممن ينطلقون من أهداف سامية، أساسها الأول تنمية الوعي الديني، أو تعزيز الخطاب لغة وهدفاً، أو تجديد القول في المشكلات والحلول، وبحث الهموم والقضايا المرحلية؛ الأمر الذي يتطلب من الداعية ألا يظل يردد قوالب جامدة بقدر ما يعيد توظيف القول في معالجة معطيات

المرحلة، وأن يكون واعياً بما تقتضيه الفترة وما يدعو إليه الواقع، وما يهفو إليه الجمهور من قراءات واجتهادات؛ فمن المؤكد أن الداعية المجتهد أفضل حالاً في دائرة عطائه وتأثيره من غيره حيث يمكنه الهيمنة على ضمائر جمهوره، والنفاذ إلى وجدانه، ودفعه دفعاً إلى المشاركة والفهم، ومنحه، مساحة من المناقشة والتشاقف والتداخل والتلاقى والحوار.

وأفة الحوار وعوارده غيبة المرجعية المتخصصة الذي تحميه وتدعمه، وحيث تظل المرجعية بمثابة الموجه الأمين الهادى إلى نجاحه وموضوعيته، فمن شاء الحوار في السياسة فليكن على درجة من الوعى بخلفيات الفكر السياسي، وأصول الخطاب السياسى ومقوماته، حتى يضمن حدّاً معقولاً من المصادقية؛ وإلا فعليه الإيثار لأن يظل هادئاً فى موقف التلقى مع دراسة الآراء والمواقف حتى تتشكل لديه ملكة الوعى وعمق الرؤية، وعندئذ يستطيع تكوين النسق الذاتى للمشاركة الحوارية دون فجاجة أو ادعاء، ودون جهل أو أخطاء.

ولنا أن نقيس على ذلك بقية المرجعيات الصحيحة للحوار، ولنا أيضاً أن نتوقع تحمل المسئولية من لدن المؤسسات والهيئات الداعية إليه والآخذة بمناهجه، والدافعة إلى قراءة ضروراته وحتميته؛ على غرار ما نعرفه - مثلاً - عن دور رابطة الجامعات الإسلامية، ورابطة العالم الإسلامى، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ومجمع البحوث الإسلامية، والمؤسسات المعنية بدراسة العلوم الدينية من كليات جامعة الأزهر وكليات دار العلوم والآداب، إلى اللجان الفرعية والشعب والهيئات على غرار شعبة اللغة والأدب بالمجلس الأعلى للثقافة، ونظيرتها بالمجالس القومية المتخصصة، وغيرها من جمعية لسان العرب أو جبهة حماة العربية أو غير ذلك؛ مما يعكس الرغبة الحقيقية فى التواصل والتلاقى والتفاعل، بقصد وحدة الهدف والوصول إلى كلمة سواء من خلال تجليات الحوار الثقافى الجاد، فهل تحاورت هذه الهيئات والمؤسسات، وتبادلت الآراء والمطبوعات والمؤلفات والتوصيات ونتائج المؤتمرات؛ باعتبارها

خلاصة فكر وحصيلة اجتهادات لتصنع من مجملها مشروعاً حوارياً إسلامياً في إطار المجموعة الأولى، أو حواراً عربياً راسخاً وأصيلاً في سياق المجموعة الثانية.

من الأهمية والضرورة أن يتحقق مثل هذا الطموح - أو قريباً منه - باعتباره مدخلاً لمشروع التكامل المعرفي المتجانس بين الأمم، التي كانت من قبل أمة واحدة عربية أو إسلامية، تعرف حق ثقافتها وفكرها، وتحترم أصالة مرجعيتها بعيداً عن الشطط أو الانحياز، وبعيداً - أيضاً - عن التقوقع أو الانغلاق.

فإذا صحَّ هذا - ونتمنى أن يصحَّ - بقيت أدوار مراكزنا الثقافية العربية في الخارج في حاجة إلى تبنى مشروع علمي عربي أو إسلامي، ينهض على أساس حوارى مع الآخر، بدءاً من ترجمة فكرنا إليه ببساطة ووضوح، وانتقالاً إلى قبوله والتعارف عليه، إلى محاولة تصحيح المعوج من الأمور أو المشوه من الصور، أو المغلوط من القول، أو المطروح من الافتراءات؛ وعندئذ نستطيع تجاوز حوار "الطرشان" الذى نسأله كثيراً حين يتسلل إلى دائرة الحوار مع الآخر، أو نقل الصحيح إليه؛ مما يعيد إلى الأذهان صحيح المشهد الثقافى عربياً أو إسلامياً عبر مناهج تحكمها الروية والأناة والحيدة، وتغيب عنها الأهواء والادعاءات، وتتجاوز حد النبذة الخطابية والتشنجات وتضخم الذات إلى محاولة الاندماج والتفاعل الحضارى، دون تفريط فى الهوية ولا تهميش للذات، ولا تدهور فى الشخصية القومية التى تظل فى دائرة الأمان، بقدر ما تضمنه لها سلامة المرجعية وصدقها من ضمانات الأصالة والتواصل والبقاء.

مساحة الحوار بين الحرية والالتزام

من الطبيعي أن يرتهن الحوار بفيض الحرية ومساحات التعبير، وإلا غابت قيمته، وجمدت وظائفه إذا غابت حرية الرأي أو نصوص الاجتهاد والابداع، أو زادت حدة فرض الخطوط الحمراء؛ ليتحول المشهد الحوارى من المتن إلى الهامش على دفتر الفكر وكتاب الثقافة.

من الضروري - إذاً - الاعتراف والتسليم بقيمة مساحة الحرية بحيث تتجلى الحدود الفاصلة وبينها وبين الفوضى؛ حيث إن الفوضى تُغيّب المنهج والقيمة والنموذج، وقد تنتهى معها القواعد والضوابط، وتسقط المقاصد والأهداف. الأمر الذى يحتاج - بدوره - إلى تحديد واضح لمفهوم الالتزام ومساحاته؛ بحيث يمكن حل المعادلة الدقيقة بين الحر والملتزم دون تناقضات أو خلل، ودون غموض أو تعقيد أو تداخل أو إرباك اصطلاحى، أو خلط فى الأوراق.

وفى حرية الحوار ما يضمن الجدية والصدق، كما يضمن الجرأة على استقراء الحقائق واستقصاء الظواهر، دون قصور أو خلل، وفى مساحة الحرية المتاحة ما يشى بتعرية الأشياء، واستجلاء جوهر المواقف، بعيداً عن زحام التناقضات بين الفعل والقول، وبمنأى عن الافتعال والزيف والمغالطات.

فى ضوء هذا المفهوم - وقريباً منه - يظل الحوار جزءاً لا يتجزأ من منظومة الحقوق الأساسية للإنسان، بقدر ما وضعته الفطرة السليمة، وسجلته الأديان فى صدارة عطاءاتها المقدسة أيّاً كانت طبيعة مفردات المعجم الدالة بذاتها على ضرورته

ووجوبه، بين الجدل بالحسنى، والمشاورة في الأمر، وقبول الآخر إذا ما جنح للسلم، ورفض العدوان إلا دفاعاً عن النفس والأرض والعرض، إلى صياغة مبررات الحوار بين البشر انطلاقاً من وحدة النوع، وتنوع الأقوام، إلى رصد المعالم الكبرى للسلوك القويم الضامن لسلامة مسيرة الإنسان في سياق قيم التسامح والأخوة والرابطة الروحية والعفو والصفح والمرونة، دون انغلاق أو جمود أو تعصب ..

على أن ضبط المساحة بين طرفي المعادلة بين الحرية والالتزام يظل مدخلاً ضرورياً إلى صحة المسار الحوارى، وهو ما يرتبط - بالتأكيد - بأداب الحوار، وهدوء روح المناظرة وتحويلها إلى منهج وقضية ورؤية وموقف، وليس مجرد طرح لآراء الفرد على حساب الآخر، إلا في حساب موجات التحديات أو العنف أو التطرف والمغالاة والمبالغة، وجميعها تنتهى إلى الفشل في إدارة الحوار في صورته الصحية.

ومع الحرية والالتزام وبينهما، تقف العلمية ضامناً آخر لصحة الأداء. والعلمية هنا تتضمن حدود القضايا والمواقف، وتجاوز الاستغراق في التفاصيل وتوافه الأمور، وإلا انصرف الأمر عن الجادة وزادت متاهات الفوضى، وضعفت السيطرة على المساحات الضامنة لصحة المسار وسلامة المسلك.

ويبقى السؤال المهم : أيهما أفضل: وضع ضوابط للحوار عبر المساحات المتاحة أم ترك الأمور بلا حدود ولا معالم؟! والإجابة هنا تحكيها الفواصل الواردة بين القمع والعنف؛ وبين مساحة الحرية المطلوبة، وهى المساحة ذاتها في مطلب الاجتهاد الذى فتحه الإسلام على مصراعيه حين منح المجتهد أجراً إذا أخطأ وأجرين إذا أصاب، مما يعنى أن باب الحرية مفتوح بلا حدود، وأن الأجر بقدر نتائج الاجتهاد، ففى الصواب ما يفيد الآخر نفعاً، وفى الخطأ ما يفيد صاحبه فقط فى شرف المحاولة، مما يعنى - فى نهاية المطاف - قداسة العقل ووجوب إعماله، وعدم تعطيل الملكة أو إبطال التفكير، أو إيقاف المحاولة التأملية.

لعل هذا هو المحك في تقدير حركة التوازن بين الحرية والالتزام، ضماناً لعدم وقوع التصادم بين المتحاورين، أو اتساع شقة الخلاف، بما قد يهدد بتدمير العلاقات الإنسانية في مستنقع الانهيار، وهو مطلب غير وارد في سياق المفهوم الصحيح للغة الحوار، إذا حسنت النوايا وصحت المقاصد دون افتئات على حقوق الآخرين في مساحة العرض، أو أسلوب المعالجة؛ لتظل ساحة الحوار في نهاية المطاف مدخلا حقيقياً إلى كشف الحدود الفاصلة، بين الحرية ومنطق الالتزام وعالم الفوضى.



الشباب ولغة الحوار

من البدهى أن تكون للشباب لغة خاصة تتسق مع حماسه وتنطق بآماله، وتعكس رؤاه وأفكاره وتطلعاته، وتحكى أحلامه المستقبلية الواعدة، ومن الطبيعي أن ينظر الكبار إلى متطلب الحوار الشبابى من خلال رؤية واقعية؛ أساسها القراءة الموضوعية لأوضاعه، والانغماس فى عمق مشكلاته وهمومه، ومحاولة تمثل آرائه وواقعه.

من هنا تأتى حتمية القراءة الهادئة لمستويات لغة الحوار مع الشباب، والتى يمكن أن نقف منها عند عدة اعتبارات أساسية ومهمة :

الأول : تقدير الظروف النفسية للشباب فى زحام المتغير الثقافى، لاسيما حين يتحول بعض المتغير إلى مقاصد هدم الفكر، أو المساس بالمكون الثقافى، أو ضرب منظومة القيم العليا والمثل الراقية فى مقتل، على نحو ما تبثُّ بعض الفضائيات الموجهة لأداء تلك المهام، لاسيما حين تحولت الأغانى الشبابية الهابطة إلى أفلام مخلة بالآداب تتلاعب بغرائز الشباب، وتستهدف التلاعب بوجدانهم ودغدغة مشاعرهم، وإبادة طاقاتهم فى زحام تيارات العبث والعريضة، والاندفاع إلى التحلل والتحرر القيمى بما لا يتسق وطبائع قيمنا وثوابتنا عبر تقاليدنا الشرقية الأصيلة.

الثانى : محاولة إيجاد صيغ علمية متوازنة ومحكمة لمواجهة، الأزمة والانتصار لمستقبل الأمة المائل فى قوة شبابها بما يتطلبه من حصانة وتثقيف وإقناع،

وضمان أفضل للتواصل مع السياق المعرفى الموروث والمعاصر، دون امتهان للقديم أو تجاهل لقيمتة ودلالاته، ودون التهاهى فى كل ما هو جديد لمجرد الاندماج معه تقليدًا أو إغراءً، إلى حد التجاوز فى أكثر الأحوال.

الثالث : وجوب صناعة حوار متجدد مع شباب الأمة من باب التعريف بماضيها العريق، قصدًا إلى الاعتزاز دون المزايدة أو التلويح بالشعارات، أو الانتكاء على الماضي، بما قد يشى بإمكانة الانقطاع عن الحاضر فى ضرورة الاتجاه إلى اللحاق بالثورات العلمية والتكنولوجية وتراكم المعرفة دون توقف، وإلا حُكم عليه بالتخلف والجمود أمام مشاهد الحركة المطردة للتقدم العلمى.

الرابع : محاولة الوصول إلى عقول الشباب ووجدانه فى آن، مما يجب أن تتفق عليه وحوله برامج التربية، بدءًا من وضعية الأسرة المصرية، إلى مسئولية الآباء فى تربية النشء على أصول الانتماء ومنطق الإعزاز لرموز المواطنة، وانتقالًا إلى التعليم عبر كل مراحلها بما يطرحه من أخلاقيات وقيم عبر المنهج الدراسى من جانب، ووجود القدوة المثلى فى سلوك المعلمين والإداريين والقيادات المدرسية من جانب ثان.

الخامس : واستجابة لإيقاع العصر وخطر ثورة الاتصالات، ينطلق الحوار مع الشباب خلال منظومة القيم، التى يمكن أن تبثها الوسائط المعاصرة فى تيسير المادة القرائية التراثية بشكل عصرى مبسط، وفى محاولة إحياء التراث وتجديده حوارًا ومساءلة ونقاشًا وجدلاً وإضافة وابتكارًا دون ركون إلى منطق الهيمنة أو السيطرة أو الرقابة، بقدر ما يتجلى من مفاتيح الاجتهاد، وآليات التجديد القرائى عبر مناهج جديدة..

ومن المؤكد أن صناعة التواصل بين الشباب وتاريخ الأمة يظل عملاً قومياً مرحلياً مطلوباً وخطيراً فى مواجهة " العولمة الثقافية "، التى قد تصرفه حتى عن تعرّف أصوله ومقومات تاريخه؛ الأمر الذى يتطلب حصانة ثقافية تتبناها الخريطة

الإعلامية فى إعداد برامج مناسبة لتقديم اللغة الصحيحة، والتعريف بأعلام الفكر وأقطاب الثقافة، وشوامخ الأدب وشيوخ البيان، وأقطاب الإبداع والابتكار فى شتى العلوم، مع بيان دورهم الحقيقى فى الارتقاء بالفكر البشرى؛ الأمر الذى يفتح أمام الشباب باب الأمل فى إعادة بناء مستقبل علمى، يجدد من خلاله تاريخ السلف الذى امتلك من العقل والنبوغ ما علم به الإنسانية كيف تتعامل مع الكون، ولولا الكبوات العارضة التى اصطنعها الاستعمار وصور الاحتلال، لاختلف حال الأمة وتغير وضعها وأطر تقدمها وازدهارها على مدار حقبة التاريخ دون انقطاع.

من مثل هذه المعطيات والمجاهد، يمكن للغة الحوار مع الشباب أن تظل هادفة وناجحة من خلال الشواهد والنماذج الجادة، مع رسم الأطر الأخلاقية والمثالية النابعة من جذور ثقافتنا وهويتنا، وبيان الحقائق الجوهرية وراء حالة التردى المؤقت، مع إعادة بناء الفكر فى سياق التحول إلى أمة منتجة مبدعة، كما كانت فى ماضىها العريق، وأن تجنح إلى ثقافة الإنجاز والتفوق والترقى، دون استسلام للحالات العارضة من الاستيراد والاستهلاك، أو إثارة السكون وتقليد الآخر.

من حق الشباب وواجبه أن يتواصل - منهجياً وفكرياً - مع أفضل ما هبأه له السلف من صور الاجتهاد والتفكير ومجالات الابتكار والتجديد، بعيداً عن منطق الجمود والتبعية وغيرها من تداعيات فقد الثقة بالذات، مما يجنى - بحق - على مستقبل الأمم ومسيرة الأوطان.